تقييم أداء الدبلوماسية العراقية في مواجهة التحديات الإرهابية: دراسة تحليليه

Assessing the performance of Iraqi diplomacy in confronting terrorist challenges: An analytical study

م. د دعاء نوري فليح
كلية العلوم السياسية
جامعة بغداد

M.D. Nouri Falih's supplication
Faculty of Political Science
Baghdad University
doaa.nouri@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص :-

تُعد الدبلوماسية من أهم أدوات السياسة الخارجية للدول في إطار التفاعلات الإقليمية والدولية، بفعل تداخل المصالح والقضايا المشتركة بين الوحدات الدولية من جهة، ونتيجة للتطور الكبير الذي شهدته العلاقات الدولية على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والعسكرية من ناحية أخرى، إذ أن التغيرات والتطورات المهمة التي شهدها حقل العلاقات الدولة سواء في طبيعتها أو أهدافها أو وسائلها، وجعلها مختلفة في المعايير والمفاهيم والقيم التي سادت ردحاً من الزمن، تركت آثارها الواضحة على السياسة الخارجية للدول، ولا سيما الأداة الدبلوماسية كوسيلة مهمة لتنفيذ السياسة الخارجية ,وقد تشكلت مجموعة من المتغيرات التي عملت على تعزيز الأداء الدبلوماسي العراقي، ومنها بروز قوى سياسية جديدة وحراك سياسي جديد قائم على أساس تعزيز القناعة باتجاه التغيير ، فضلا عن الدروس المستفادة من المرحلة السابقة، لاسيما أن الخبرة التي اكتسبتها المؤسسات العراقية المسؤولة عن صنع واتخاذ القرار السياسي الخارجي خلال الفترة الماضية تعد كافية لتؤهلها لتصحيح مساراتها خلال المرحلة القادمة، وتدفعها نحو مزيد من التوازن والانفتاح في العلاقة مع العالم الخارجي، وإبداء المزيد من المرونة تجاه القضايا الإستراتيجية. وأخيرا فان تحقيق التوازن في علاقات العراق الخارجية الإقليمية والدولية، سوف يضفي نوعا من الاستقرار والتوازن في علاقاته الخارجية، مما يعطي الأداء الدبلوماسي العراقي هامش اكبر من الحرية للتحرك في مواجهة التحديات المختلفة من الإرهاب وغيره، ويزيد من إمكانية إحراز المزيد من المكاسب الايجابية التي تصب في مصلحة الدولة العراقية. من جانب آخر فان توجه الأداء الدبلوماسي العراقي نحو توظيف الدبلوماسية في مكافحة

الإرهاب، سوف يمكن العراق من إيجاد بيئة إقليمية مواتية لمواجهة تهديدات الأمن الوطني، و تعزيز التعاون مع دول الجوار في مجال مكافحة الإرهاب.

الكلمات المفتاحية :- الدبلوماسية ، الإرهاب ، الأمن ،صنع القرار ، البيئة الخارجية .

Abstract:-

Diplomacy is considered as one of the most important tools of foreign policy for countries within the framework of regional and international interactions. This is due to the intersection of interests and common issues among international entities, as well as a result of the significant evolution witnessed in international relations on political, economic, cultural, technological, and military levels. The important changes and developments in the field of state relations, whether in their nature, objectives, or means, have made them different in the standards, concepts, and values that prevailed for a period of time. These changes have left clear effects on the foreign policy of countries, especially diplomatic instruments as an important means of implementing foreign policy. Several factors have contributed to enhancing the performance of Iraqi diplomacy, including the emergence of new political forces and a new political movement based on the conviction towards change. Additionally, lessons learned from previous stages, especially the experience gained by Iraqi institutions responsible for making and implementing foreign political decisions during the past period, are sufficient to qualify them to correct their paths in the upcoming phase. This pushes them towards more balance , openness in relations with the external world and shows more flexibility towards strategic issues. Finally, achieving balance in Iraq's regional and international foreign relations will bring a kind of stability and equilibrium to its external relations, giving Iraqi diplomatic performance a greater margin of freedom to confront various challenges, such as terrorism, and increases the possibility of achieving more positive gains in the interest of the Iraqi state. On the other hand, directing Iraqi diplomatic performance towards employing diplomacy in combating terrorism will enable Iraq to create a favorable regional environment to confront threats to national security and enhance cooperation with neighboring countries in the fight against terrorism .

Keywords:- diplomacy, terrorism, security, decision-making, external environment .

المقدمة:-Introduction

إن الدبلوماسية بكونها معياراً حقيقياً لقياس مدى نجاح، أو فشل السياسة الخارجية لأي دولة، جعلت من السياسة الخارجية العراقية أمام تحدي كبير يتمثل بإمكانية الدولة العراقية في توظيف الوسيلة الدبلوماسية بهدف تحقيق الأهداف والمصالح التي لها الأولوية في إدراك صانع

القرار السياسي الخارجي العراقي، وبما يحقق التوازن في العلاقات مع الدول في التفاعلات الإقليمية والدولية على حد سواء، فضلاً عن إشاعة روح التعاون والتوافق، انطلاقا من القواسم المشتركة، والابتعاد عن التنافر والتوتر في إطار العالقات الدولية، للحصول على مكاسب إستراتيجية أو تحقيق حلول مقبولة للقضايا المختلف عليها.

أهمية البحث:-Importance of research

تنطلق أهمية الدراسة من أن الأداء الدبلوماسي الخارجي لأي دولة إنما ينطلق من اعتبارات المصالح القومية ذات الصلة بالأمن القومي للدولة، وتمثل الدبلوماسية أهم أدوات السياسة الخارجية في إطار تحقيق الأهداف والمصالح القومية للدولة. كما تكتسب الدراسة أهميتها من أن الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية العراقية تستدعي البحث عن منطلقات وثوابت جديدة بهدف ترميم تراكمات الماضي، والبروز كدولة فاعلة في المحيط الإقليمي، وبما ضمن المصالح الوطنية للعراق والقدرة على مواجهة التحديات المختلفة.

إشكالية البحث :-Problem of research

تتحدد مشكلة الدراسة من أن الإرباك والغموض الذي تتسم به البيئة المحلية ولإقليمية والدولية، يتطلب أن يكون الأداء الدبلوماسي العراقي تجاه الأزمات المختلفة واقعياً ومتوازنا لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وبما يتلاءم وطبيعة التغيرات والتطورات الإقليمية والدولية، والقدرة على تحقيق التعاون في مواجهة الأزمات المختلفة ومنها التحديات الإرهابية وهنا سنحاول خلال البحث الإجابة عن التساؤلات التالية:

١-ما هي المحددات الأساسية في تقييم الدبلوماسي في السياسية الخارجية؟

٢- ما هي ابرز التطورات التي شهدها الأداء الدبلوماسي العراقي بعد ٢٠٠٣ و ما هو تأثير الأحداث الإقليمية والدولية عليه ؟

٣-ما هي ابرز التحديات التي واجهها الأداء الدبلوماسي العراقي؟

٤- ما هي ابرز الجهود الدولية في إطار مكافحة الإرهاب كأحد التحديات في الوقت الحالي و توضيح دور الدبلوماسية العراقية في هذا المجال؟

فرضية البحث :-Hypothesis of research

إن البحث يفترض أن الأداء الدبلوماسي القوي للدولة العراقية سيكون مهما في القضاء على الإرهاب باعتباره من أدوات القوة الناعمة، والعكس من ذلك صحيح .

منهجية البحث :- Approach of research

تم استخدام منهج التحليل النظمي في تحليل دور الدبلوماسية العراقية كأحد أدوات السياسة الخارجية والمنهج المقارن لتوضيح أوجه التطور التي شهدتها الدبلوماسية العراقية بعد ٢٠٠٣ عن

الحقبة التي سبقتها وكما تم الاستعانة بالمدخل التاريخي لذكر أهم الجهود الدولية في التعاون لمكافحة الإرهاب كأحد التحديات التي تواجه الدبلوماسية العراقية.

هيكلية البحث :- Structure of research

تم تقسيم البحث إلى :-

المبحث الأول: تطورات الأداء الدبلوماسي العراقي

المطلب الأول: أهمية الأداء الدبلوماسي في السياسة الخارجية

المطلب الثاني : تطور الدبلوماسية العراقية بعد ٢٠٠٣

المبحث الثاني : تحليل الأداء الدبلوماسي العراقي

المطلب الأول : تأثير الأحداث الإقليمية والدولية على الأداء الدبلوماسي العراقي

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الدبلوماسية العراقية

المبحث الثالث: دور الدبلوماسية العراقية في مكافحة الإرهاب

المطلب الأول: الجهود الدولية لتعزيز التعاون في مواجهة التهديدات الإرهابية

المطلب الثاني: جهود العراق الدبلوماسية لتعزيز التعاون في مواجهة التهديدات الإرهابية

المبحث الأول :-تطورات الأداء الدبلوماسي العراقي .

The first section:- Developments in Iraqi diplomatic performance

إن التطور الذي شهدته العلاقات الدولية، أوضح أن صناعة القرارات الخارجية هي عملية نتاج للتداخل الواضح بين القوى والممارسات الداخلية والخارجية، إلى حد أضحى من الصعب إقامة حدود فاصلة بين ما يندرج ضمن السياسة الداخلية وما يرتبط بالممارسة الخارجية للدولة، الآمر الذي أظهر الدبلوماسية بوصفها فن إدارة المفاوضات أولا وأداة للسياسة الخارجية ثانيا وبصورة جعل منها وسيلة للتواصل والتفاعل محلياً وإقليميا ودوليا مما كان له الأثر الأول في تسوية المشكلات والخلافات بين الدول، وإقامة التوازن بين المصالح المتعارضة وبين الأهداف المتباينة على مستوى التفاعلات الإقليمية والدولية وهذا ما سنوضحه في ما يلي:-

المطلب الأول:- أهمية الأداء الدبلوماسي في السياسية الخارجية.

The first requirement:- The importance of diplomatic performance in foreign policy.

إن السياسة الخارجية لأي دولة لا يمكن أن ترسم من فراغ وإنما تتأثر بمجموعة من الاعتبارات المتنوعة والمتعددة، والتي تسهم مجتمعة في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للدولة، سواء عند مرحلة إعدادها والتخطيط لها أو عند مرحلة تنفيذها، ويمكن تحديد نوعين من العوامل التي تشكل أهم محددات السياسة الخارجية للدولة ومنها :-

١-المحددات الخارجية: وهي المحددات التي تأتي من خارج حدود الدولة، وتتمثل بصورة توزيع القوة في النظام الدولي والإقليمي، أنماط السلوك الدولي السائدة في المجال الدولي، التيارات والاتجاهات السائدة في مجال العلاقات الدولية، الأفعال وردود الأفعال المتبادلة بين أعضاء النظام الدولي، الضوابط إزاء القيود التي تحكم السلوك الخارجي للدول كالقانون الدولي والأعراف الدولية والمبادئ والأخلاقيات الدولية والرأي العام العالمي.

٢-المحددات الداخلية: وهي التي تنبع من داخل الدولة ذاتها، وتتعلق بظروفها وأوضاعها الداخلية، وتشمل على محددات: جغرافية مثل الموقع والمساحة والتضاريس والمناخ، ومحددات اقتصادية مثل الندرة أو الوفرة في الموارد الاقتصادية، أو كفاءة الأداء الاقتصادي، ومحددات ثقافية كالقيم الدبلوماسية وهي الأداة الرئيسة في السياسات الخارجية للدول عملية رسم السياسة الخارجية للدولة تنطوي ضرورة تحديد الأهداف الخارجية .[١]

والإيديولوجيات وخصائص الشخصية القومية، ومحددات سياسية كطبيعة النظام السياسي القائم، وشخصية القيادة السياسية، ومدى كفاءة الأجهزة الدبلوماسية، فضلا عن عوامل القوة المتاحة للدولة سواء كانت عوامل طبيعية أو اجتماعية. وعليه، فان السياسة الخارجية للدولة بجميع قنواتها تختلف عن غيرها من السياسات، وذلك لأنها تهدف إلى تحقيق أهداف محددة، تتأثر بطبيعتها بكمية القدرات الموضوعية والذاتية المتاحة للدولة في وقت معين ونوعيتها، إذ أن تنفيذها يتأثر بمدى الاستعداد الذاتي لاستثمار موارد الدولة ناهيك عن مدى تقبلها للتضحية والمخاطرة، فضلا عن طبيعة إدراكها لأنماط التفاعلات الإقليمية والدولية، نشير هنا إلى أن أكثر ما تسعى الدبلوماسية القويمة إلى تحقيقه هو الابتعاد عن أي تعصب سياسي، فقد دلت التجارب العديدة أن تصلب الدولة أو تعصبها في نشر مذهبها السياسي أو فرضه بالقوة لا يؤدي في الغالب إلى التفاهم الودي أو الاستقرار بين الدول، مما يعني أن الدبلوماسية السلمية تؤمن بالتفاهم مع بالمذاهب السياسية الأخرى والتعايش السلمي مع الدول الأخرى.[٢]

المطلب الثاني :- تطور الدبلوماسية العراقية بعد ٢٠٠٣ .

The second requirement:- The development of Iraqi diplomacy after 2003

انطلقت الدبلوماسية العراقية في توجهاتها الخارجية من جملة من الثوابت الدستورية والقانونية، والتي بدورها تضع ضوابط وآليات التعامل العراقي الخارجي سواء مع الأطراف الإقليمية أو الدولية. ومما دفع بهذا الاتجاه هو تغير موازين القوى في النظام العالمي، وتعاظم آثار العولمة التي قلصت

١ . احمد طه بدوي وآخرون، النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية،(الإسكندرية : دار التعليم الجامعي، ٢٠١٣) ، ص٣٣١.

٢ . مثنى علي حسين المهداوي، تطوير استراتيجيات التفاوض لدعم الدبلوماسية العراقية، (بغداد : مجلة العلوم السياسية، العدد٣٤، أيلول، ٢٠٠٧) ، ص٣٥ .

المسافات وأزالت الحواجز الإيديولوجية والجغرافية والسياسية، إذ لم يعد باستطاعة أية دولة أن تعيش بمعزل عن قضايا العالم، فما يحدث خارج حدود الدول ينعكس سلباً أو إيجاباً على ما يقع بداخلها، ومن ثم أصبحت البيئة السياسية الدولية أكثر تعقيداً وتداخلا وكان طبيعياً أن تتطور السياسة الخارجية العراقية لتنسجم مع هذه المتغيرات الدولية . (١)

وقد شكل دستور الدولة العراقية لعام ٢٠٠٥ الإطار العام الذي تتحرك من خلاله الدبلوماسية العراقية، والتي تجسد توجهات السياسة الخارجية العراقية التي يرسمها رئيس الوزراء ويحدد أبعادها كونه المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة . (٢)

واستندت الدبلوماسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ إلى جملة العامة للدولة من المبادئ والمنطلقات التي تعكس حرص العراق كدولة محبة للسالم والتعايش، وتقوية أسس التسامح والتفاهم والتفاوض بين الدول والشعوب، وإضفاء مزيد من الديمقراطية والتوازن على العالقات الدولية، وتعميم الأمن والاستقرار، انطلقت الدبلوماسية العراقية في توجهاتها الخارجية من جملة من الثوابت الدستورية والقانونية ،وتتلخص هذه المنطلقات بما يلي:-(٣)

١-استقلالية القرار السياسي الخارجي العراقي وعلوية المصالح القومية للعراق .

٢-الابتعاد عن التحالفات الإقليمية المضادة في الدائرة الإقليمية، والبحث عن دور إقليمي ريادي دون الإضرار بمصالح الدول الإقليمية الأخرى، فضلا عن نبذ سياسة المحاور والاستقطاب كأساس جوهري في علاقاتها الخارجية، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، التي تعاني من تصارع وتنافر الإرادات والمصالح بين محاور وقوى إقليمية مختلفة، انعكس بشكل سلبي على مصالح العراق الداخلية والخارجية.

٣-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادة الدول في التفاعلات الإقليمية والدولية، وهو أساس جوهري اعتمدت عليه السياسة الخارجية العراقية في الدائرة الإقليمية والدولية.

٤-رفض الصراعات والحروب كآلية لتسوية الخلافات بين الدول الإقليمية واعتماد منطق السلم والحوار الدبلوماسي البناء من اجل حلحلة تلك الخلافات.

٥-محاربة الكيانات والتيارات التي تتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير، لا سيما وان العراق هو أكثر دول العالم معاناة من الإرهاب ومخلفاته.

---

١ . جلال كاظم القيسي، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية في عالم متحول، في كتاب: مجموعة باحثين، علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الأداء السياسي،(بغداد: بيت الحكمة، الطبعة الأولى، ٢٠١٢) ، ص٤٨٣.

٢ . دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ ،المادة٧٥ .

٣ . علي زياد العلي، منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الأزمة الخليجية: نحو دور مرتقب وتوازن إقليمي جديد، في كتاب: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الإقليمي،(بيروت: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، الطبعة الأولى ، ٢٠١٨) ، ص٢٣٨ .

٦-حرمة استعمال الأراضي العراقية لتكون مقراً أو ممراً أو ساحة لنشاطات إرهابية أو عدوانية، وان السياسة الخارجية العراقية تنطلق من أن العراق يشكل منطلق للسلام والحوار، ولا يشكل أي تهديد لأمن ومصالح أية دولة.

لقد انطلق العراق في توجهاته السياسية الخارجية من التأكيد على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ذكر في المادة الثامنة من الدستور العراقي: (يراعي العراق مبدأ حسن الجوار ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة، والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية) ، وأكدت المادة التاسعة على سلمية التوجهات السياسية الخارجية للعراق، عن طريق تأكيد التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع أنشار أسلحة الدمار الشامل استخداما أو إنتاجا أو امتلاكا للتكنولوجيا المرتبطة به . [١]

أصبحت هذه الثوابت تتحكم في مسار السياسة الخارجية العراقية وأخلاقياتها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، عبر التزام جمهورية العراق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وبناء علاقات سلمية وبناءة مع الدول الأخرى، وفقاً لمبادئ حسن الجوار، إن تلك المنطلقات الدستورية والقانونية، والتي شكلت الإطار العام للسياسة الخارجية العراقية، يجب أن لا تكون بعيدة عن إدراك صانع القرار السياسي الخارجي لطبيعة البيئة السياسية الدولية التي تجري في إطارها التفاعلات الدولية، لا سيما وان هذه البيئة تتسم بالتعقيد والتداخل، وان الصراع والتنافس أصبح السمة الغالبة على تفاعلاتها سواء الإقليمية أو الدولية، وهو ما يتعين على السياسة الخارجية العراقية العمل على حماية الأمن الوطني ورعاية المصالح الوطنية العراقية، ومما يعزز هذا الاتجاه، إن السياسة الخارجية أصبحت تمثل فن التعامل مع الآخرين الأعداء والأصدقاء على مقتضى المصالح الوطنية، إذ أن حماية المصالح الوطنية هي الغاية الأسمى التي تتوخاها الدولة من خلال تبنيها لسياسة خارجية معينة، وان وضوح مضمون المصلحة الوطنية في ذهن صانع السياسة الخارجية أو متخذ القرار الخارجي يعد من أهم العوامل المهيئة لنجاح السياسة الخارجية ونجاحه في تحقيق أهدافها . [٢]

تمثل المصلحة الوطنية المعيار الحاكم الذي تحدد استنادا إليه طبيعة العلاقات فيما بين الدول من حيث الصداقة والتعاون أو من حيث العداء والصراع، فإذا كانت الغلبة لتعارض المصالح المشتركة كان الصراع، وإذا حدث العكس أنفسح المجال أمام التعاون الدولي إلى حين، إذ ليس

١ . سـليم كاطع علي، الأداء الدبلوماسـي العراقي اتجاه الأزمات الإقليمية: الأزمة القطرية أنموذجا ، (العراق : مجلة حمورابي ،عدد٤١، ٢٠٢٢)، ص٣٤٢ .

٢ . مصـطفى عبد الله خشـيم، موسـوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة ، (بنغازي: الدار الجماهيرية للنشـر والتوزيع والإعلان ،٢٠٠٤) ، ص٢٢٧ .

ثمة صداقة دائمة، ولا عداء دائم في العلاقات الدولية ونتيجة للوضع السياسي الجديد الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣، وما رافقه من عملية تحول سياسي، فضلا عن طبيعة المشكلات التي ورثها من النظام السياسي في المرحلة السابقة، شهدت السياسة الخارجية العراقية تحولات أهمها:-

١- اعتماد سياسة الانفتاح على المحيط الإقليمي والدولي، لا سيما بعد العزلة التي شهدها العراق قبل عام ٢٠٠٣ . (١)

٢-الانتقال من مرحلة رد الفعل التي اتسمت بها المرحلة السابقة إلى مرحلة الفعل المرسوم، تمهيداً للقيام بدور أوسع لرسم معادلات التوازن الإقليمية في المنطقة، وقد تعرضت هذه المرحلة إلى انتقادات لمستوى الإنجاز على صعيد السياسة الخارجية بسبب التحديات التي واجهتها الحكومات المتعاقبة، وفي مقدمتها ضعف التوافق السياسي، واستمرار التنازع في الصلاحيات الدستورية، فضلا عن ضعف اختيار الموارد البشرية المسؤولة عن صناعة وإعداد وتنفيذ السياسة الخارجية العراقية.

ولا شك، فان التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية وفقاً للمنطلقات السابقة، سوف تعطي انطباعا إيجابياً حيال بقاء العراق خارج دائرة الصراع الإقليمي، على الرغم من صعوبة بقاء العراق خارج إطار التفاعلات السياسية الإقليمية، لا سيما وانه يبحث عن إعادة الثقة مع القوى الإقليمية المحيطة، فضلا عن إتباع سياسة الانفتاح الاستراتيجي على القوى الفاعلة، بما يتلاءم مع مصالحه الخارجية وتطلعاته الإقليمية . (٢)

يرى العديد من المتخصصين أن التطورات المتنامية والمعقدة التي تعيشها المنطقة تنذر بحالة من الانتقال إلى واقع جغرافي سياسي جديد قد يكون من خلاله قوى جديدة داخل المنطقة تغير من نمط التفاعل ووضع القوى التقليدية داخله. ومن بين هؤلاء الباحث (هاني الياس الحديثي) مقال له يرى فيها:« أن المنطقة قد تخضع إلى مؤتمرات أممية لتوزيع النفوذ من جديد بطريقة تضمن مصالح الأطراف المتنافسة والمتصارعة وهذا ما يجعلنا نشهد جغرافية جديدة تغير ما هو قائم إلى ما يمكن أن ينبغي ضوء ما تفرضه المصالح الدولية والإقليمية . (٣)

المبحث الثاني :- تحليل الأداء الدبلوماسي العراقي .

The second section:- Analysis of Iraqi diplomatic performance

إن العمل السياسي الخارجي يجب أن يأخذ في الحسبان انه يتعامل مع دول أخرى لها خططها وأهدافها فلا احد يعيش في عزلة، وبالتالي فان تحليل واقع الأداء الدبلوماسي في السياسة

١ . عبد الأمير محسن، نحو بناء إستراتيجية إقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣،(العراق : المجلة السياسية والدولية الجامعة المستنصرية ، العدد٢٦-٢٧ ، ٢٠١٥)، ص ص٢-٤ .

٢ . سليم كاطع علي ،مرجع سبق ذكره، ص٣٤٣-٣٤٤.

٣ . سعد عبيد السعيدي و آخرون، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤: فرص جديدة وتحديات مركبة،(برلين : المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨) ، ص١١٥ .

الخارجية العراقية عامل مهم لمعرفة أهم التحديات التي تعيق تطوره، والتعرف على الفرص المتاحة من اجل تحقيق الأهداف الأساسية للبلد وهذا ما سنوضحه في ما يلي:-

المطلب الأول:- تأثير الأحداث الإقليمية والدولية على الأداء الدبلوماسي العراقي .

The first requirement:- The impact of regional & international events on Iraqi diplomatic performance.

تشهد البيئة الإقليمية للعراق صراعات عديدة ، البعض منه ما هو داخلي ، وقسم آخر إقليمي، وثالث بتأثير دولي، قادت نحو توتر واضطراب أمني واختلال الأدوار الإقليمية والتوسع الجغرافي، مما أدى إلى بروز أدوار إقليمية جديدة أسفرت عن تدخل الشؤون الداخلية، فلا بد أن تتوفر جملة من الثوابت التي ينبغي أن تستند إليها السياسة الإقليمية العراقية عند وضع وصياغة أهدافها واتجاهاتها المرحلة المقبلة، هذه المرتكزات أو الثوابت سوف تحدد ضوابط وآليات التعامل الخارجي مستواه الإقليمي على وجه التحديد، فعملية الحراك العراقي مجاله السياسي ستحدد بلا شك طبيعة وسلوك التجاوب الموازي مما سيترتب عليه إيجاد اطر معتمدة لعملية التوازن المقبل في لعبة التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط . [١]

من خلال ما تقدم نجد أن العراق واجه تحديا مهما وهو تنظيم علاقاته الإقليمية، فقد سعى إلى بناء علاقات تستند إلى أسس موضوعية تناسب إمكانياته الذاتية أولا وتسهم في احتواء الآثار السلبية التي خلفها النظام السابق ثانيا، هادفا من اجل ذلك إلى حل مشاكله عبر إنضاج الفعل وتمثله بالاعتماد على نشاطه الدبلوماسي، وفي هذا الإطار يحاول العراق ضمان نجاح استراتيجيات أهداف سياسته الخارجية، وهو ما يمكن الاستدلال عليه بالحفاظ على علاقات تعاون قائمة على تحقيق مصالحه الوطني .[٢]

بما أن الانعزالية والتركيز عل بناء الذات خيار مستحيل التحقيق في عالم أصبحت فيه السيادة المرنة محددا أساسا لسياسة العلاقات الخارجية على حد سواء، وهذا الانفتاح من أهم الثوابت التي ستبني عليها علاقاته الدولية الأمر الذي يحتاج العراق إلى توظيفه حتى لا يكون مشدودا إلى الماضي مما يجعله أضيق مجالا في تحقيق المصالح وتأخذ علاقته الدولية بعدا مستقبليا . [٣]

نشير هنا إن القدرة على بناء سياسة خارجية متوازنة وغير متقاطعة مع بيئتها الإقليمية والدولية، تحتاج إلى وحدة الموقف على مختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية وعدم تشتت الآراء أو التوجهات، بين الحكومة بصفتها تمثل الجهاز التنفيذي وبين القوى السياسية والبرلمانية،

١ . السيد صباح النور، علاقات العراق الخارجية ومستقبلها. (برلين : المركز الديمقراطي العربي،٢٠٢١) https://democraticac.de/?p=75342

٢ . فراس عباس هاشم. محمد كريم الخاقاني ، ديناميكية الأداء في السياسة الخارجية العراقية بين فرص التعاون والتدافع الجيوبوليتيكي،(مجلة المعهد. العدد ٦، ٢٠٢١) ،ص٣٣٣-٣٣٤ .

٣ . اسعد عبد الوهاب، بناء دولة العراق: تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية،(بيروت: مؤسسة الرضوان الثقافية ،٢٠٢١)، ص ٨٦ .

ولعل المسألة الأساس والمهمة في هذا المجال هي تحديد أولويات السياسة الخارجية والاتفاق عليها بين جميع القوى وتبنيها كمنطلق لإستراتيجية عراقية ثابتة تؤمن بها كل الأطراف السياسية العراقية، التي يفترض أن تضع في أولى أولوياتها المصالح العليا للدولة وعلى رأسها السيادة الوطنية . [١] لذلك تواجه الدبلوماسية العراقية جملة من التحديات في تحركاتها الخارجية المحكومة بتباين وجهات النظر بين أطراف الداخل العراقي التي تتبنى نظريات غير متجانسة تجاه توصيف المصالح الوطنية للعراق، فضلا عن تصاعد الخلافات حول القضايا والأحداث الإقليمية، وبالتالي فان وجود حلقة توتر في المحيط الجغرافي تمثل اختبار صعبا في بناء علاقات خارجية متوازنة مع الدول الأخرى، وأيضا تعيق قدرته في التحرك الإقليمي .[٢]

المطلب الثاني : -التحديات التي تواجه الدبلوماسية العراقية .

The second requirement: -Challenges facing Iraqi diplomacy

تعاني الدبلوماسية العراقية عموما من مشكلة تداخل الاختصاصات وتحديد الأولويات، ويرجع ذلك إلى عملية صنع القرار السياسي العراقي عبر توافقات الأطراف السياسية الداخلية وليس على أساس فلسفة واضحة تتبناها الدولة، لذلك هناك الكثير من التقاطعات التي قادت إلى مواقف متعارضة فقد تتبنى الحكومة ممثلة برئيس الوزراء موقفا ما يختلف معه رئيس الجمهورية أو وزير الخارجية، لذا فان هذا الخلل في الأداء السياسي الداخلي وتضارب المصالح وتعدد مصادر القرار كان له الأثر الواضح في ضعف الأداء وتواضع التأثير في النشاط السياسي الخارجي. [٣]

إزاء ذلك كلما تحاول الحكومة العراقية الخروج، وإيجاد بيئة تعاونية والاتجاه نحو الحياد الايجابي فإنها تجابه بمتغير داخلي يحبط الإجراءات الخارجية الإنفتاحيه، ومن ثم تجد صعوبة في التعامل مع توازنات البيئة الإستراتيجية في ظل صعود تحالفات مرنة وهبوط أخرى، لذلك تكون السياسة الخارجية تجاه البيئة الإقليمية تنحو إلى التعاون المؤقت لحين حدوث تحول ينحدر بسياستها الخارجية تجاه دولة ما إلى جمود العلاقات معها أما السياسة الخارجية العراقية تجاه البيئة الإستراتيجية الدولية فان حركتها أكثر استقلالية، باستثناء الولايات المتحدة . [٤]

---

١ . مروان سالم العلي، فايق حسن جاسم، علاقات العراق الدولية٢٠٢٠: التقرير الاستراتيجي،(بيروت: مركز الرافدين للحوار ، ٢٠٢١) ، ص ١٧٠.

٢ . حمد طارق جعفر، التعامل المثالي في السياسة الخارجية العراقية اتجاه الأردن ومصر،(برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٢ (https://democraticac.de/?p=80026

٣ . فراس عباس هاشم، الدبلوماسية العراقية بعد ٢٠٠٣: مقاربات الأداء وتحديات الجيوبولتيك المتغيرة،١١/٢٧/ ٢٠٢٣،ص٩ https://www.orsam.org.tr//d_hbanaliz/2003-sonrasi-irak-diplomasisi-performans-ve-jeopolitik-zorluklar.pdf

٤ . يونس مؤيد يونس، الفاعل الإقليمي وتأثيره في السياسة الخارجية العراقية –إيران نموذجا)،(مجلة قضايا سياسية. العدد٦٨، ٢٠٢٢) ، ص٢٣٥

انطلاقا من مركزية ومحورية المكانة العراقية الجيوبوليتيكية ينبغي أن يكون الأداء الدبلوماسي العراقي متوجها نحو إعادة ترتيب علاقة العراق مع بلدان المنطقة وتبني مواقف مطمئنة لتلك البلدان، ومواجهة هالة من التحديات في مقدمتها تحدي الاقتدار فاستعادة المكانة أو الدور تتطلب توافر إمكانيات سياسية واقتصادية وعسكرية للعراق، و من ثم مواجهة تحدي الاستمرارية، وثمة تحدي ينبع من ضعف القدرة على الإدارة وتشابك المشكلات وتعقدها وعدم القدرة على لعب دور متوازن وتحديات كهذه تتطلب قوة وإرادة وتماسك في القاعدة الاقتصادية والى الثقة الوطنية فغياب تلك الضروريات الثلاثة تجعل العراق عاجز عن الدفاع عن سيادته بوجه التهديدات الخارجية. (١)

إن سقوط النظام العراقي السابق أسهم في إعادة إنتاج نظام ديمقراطي دستوري في العراق، أتاح له أن يبدأ من جديد في تأسيس علاقات دولية تقوم على التفاعل الايجابي وحسن الجوار واحترام الآخر وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، إذ أن التحول الجديد في نمط وروح المنهج الجديد الذي اختطه العراق الديمقراطي على صعيد العلاقات الدولية كان يحتاج إلى مدد زمنية يستطيع فيها كسب ثقة دول المحيطين الإقليمي والدولي التي بقيت والى وقت قريب تتعامل بريبة وحذر مع العراق. (٢)

وقد تغيرت المعادلة السياسية في العراق اثر دخول القوات الأمريكية ودخلت السياسة الخارجية العرقية مرحلة جديدة بفعل التحول السياسي الكبير بعد ٢٠٠٣، ومثلت ديناميكية الأداء السياسي العراقي في محيطه الإقليمي، وتباين دوره الحالي والمستقبلي فيه، عاملا مهما في التأثير على الاستقرار الإقليمي وتوفير مقومات التوازن للقوى الإقليمية المختلفة، كما أن هذا الدور له تأثيرات واضحة على الاستقرار الإقليمي من جهة وحفظ التوازنات الخاصة بقواه المختلفة من جهة أخرى سواء بالسلب أو بالإيجاب . (٣)

شهدت منطقة الشرق الأوسط والعراق على وجه التحديد الكثير من التغيرات والتحولات الجذرية، مليئة بالصراعات والمنازعات الإقليمية أخذت أبعاد قومية وطائفية ومذهبية تداخلت معها عناصر شديدة التعقيد جراء استفحال ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني بدأ من تنظيم القاعدة والى تنظيم داعش الإرهابي، لذا امتاز الأداء السياسي العراقي الخارجي وفي أطار البيئة الإقليمية المضطربة، بأنه يميل إلى الارتباك في بعض الأحيان، ولم يحقق الاستقرار ضمن نسق وأداء متوازن فضلا عن غياب اتفاق الأطراف الداخلية الفاعلة على تحديد اطر المصلحة الوطنية

١ . مروان سالم العلي، المرجع السابق ،ص١٧١.
٢ . عمار حميد ياسين، عبير سهام مهدي، دور السياسة الخارجية العراقية في تفعيل الأداء الدبلوماسي لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣ ، (العراق : مجلة الدراسات الدولية ،العدد٢٠٢٠،٨٣) ، ص١٩١ .
٣ . كوثر عباس الربيعي ،سياسة العراق الخارجية بين القيود و الفرص، (العراق :مجلة دراسات، دولية العدد ٤٤، ٢٠١٠) ، ص٦.

والأهداف الإستراتيجية، التي ينبغي تحقيقها وفق آلية مبنية على رؤى عملية خالية من الانحياز لهذا الطرف أو ذاك . [١]

ولعل ذلك يعود بالأساس إلى عدة أسباب تتوزع بين ما هو داخلي، يشكل فيه بعض المشاكل المتوارثة من الحقبة السياسية السابقة وإشكاليات بناء النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣، وشكل الدستور الذي أقرته القوى السياسية النافذة عام ٢٠٠٥، فضلا عن العامل الخارجي، الذي يضغط على الفواعل الداخلية السياسية باتجاهات توائم مصالحه، مما يزيد من حالة الإرباك والتشابك والضبابية، التي تؤثر بالتالي على مجمل الأداء السياسي العراقي، فقد احدث التحول السياسي في العراق تغيرا جذريا في كيفية التعامل مع العالم الخارجي وكذلك طبيعة ونوع الأداء الدبلوماسي الخارجي، إذ أدى إلى تكوين نظام إقليمي جديد وبمعطيات مغايرة أدت إلى بروز توتر وقطيعة سياسية بين النظام الجديد في العراق وبعض دول المنطقة، ربما تعود خلفية هذا التوتر إلى اختلاف المرتكزات السياسية بين النظام العراقي الجديد والنظم السياسية للدول المجاورة، إذ قام البناء السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣على أساس قاعدة دستورية تنظم عملية تداول السلطة وبيان الحقوق والواجبات للفرد العراق على عكس بعض النظم المجاورة فهي قائمة، أما على توريث سياسي أو سلطة الحزب الواحد، فقد شكل ذلك مخاوف عربية من الديمقراطية في العراق لأنها تخشى النظام الجماهيري الانتخابي وتخشى طرح مسألة حقوق الأقليات وغيرها من الموضوعات التي تؤثر على طبيعة العلاقات العراقية العربية.[٢]

من جانب آخر ،إن الجانب العربي لم يرتقي إلى مستوى التأثير على الأطراف الدولية، لكي تستطيع تحرير أفعالها وإطلاق إرادتها بشكل مستقل عن الإرادة الدولية التي تتحكم في صنع مستقبل العلاقات العربية البينية و الذي بدا واضحا من خلال السياسات العربية التي انتهجت اتجاه العراق منذ عام ١٩٩٠ وحتى احتلاله عام ٢٠٠٣، لذلك فان ضعف الموقف العربي وترديه في مقابل قوة الموقف الدولي / الأمريكي إزاء المنطقة العربية، قد جعل درجة الاستقلالية في طبيعة العلاقات العراقية العربية ذات مستوى ضعيف ولا يرقى إلى مستوى الطموح بل انه يكاد لا يذكر في أحيان كثيرة، خاصة بعد احتلال العراق.[٣] وعليه فقد واجهت الدبلوماسية العراقية تجاه العالم العربي صعوبات وعراقيل جمة، فالسياسة الخارجية تعنى برسم التحرك الخارجي للدولي، والذي يعد اعقد من بقية الجوانب الأخرى وذلك لان السياسة الخارجية تتعامل مع أطراف خارج نطاق

١ . مهدي حسن كاظم ، السياسة الخارجية العراقية في ظل النظام الديمقراطي الحالي: المبادئ/ الأهداف /الآليات، مركز أضواء للبحوث والدراسات، ٢٠٢١/٦/٦ ، adhwaa.net

٢ . احمد يوسف احمد وآخرون، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤) ، ص ٢٥٦.

٣ . خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الإقليمي،(العراق : مجلة دراسات دولية ، العدد٣٣، ٢٠٠٧) ، ص١٥١ .

سيطرة الحكومة المركزية و بعيدة بشكل معقد عن أي معرفة دقيقة بتوجهات وقدرات الآخرين، لذا فان اعتماد دبلوماسية واقعية وعلمية هو السبيل لإنجاح المساعي الدبلوماسية، فالعراق بعد التغيير الجذري في نظامه السياسي الداخلي وعلى أسس الديمقراطية وبالتالي تغير موقعه في النظام الدولي، مما يقودنا إلى افتراض تبني العراق أهداف متطورة ووسائل سلمية لإدارة العلاقات و استثمار إمكاناته وطاقاته المالية والبشرية بالشكل الأمثل والتي ستسهم بالنتيجة في أحداث نقلة نوعية لقوة ورفاهية المجتمع والدولة العراقية. [1]

المبحث الثالث :-دور الدبلوماسية العراقية في مكافحة الإرهاب .

The third topic:- The role of Iraqi diplomacy in combating terrorism

الدبلوماسية تعد أداة حاسمة في مكافحة الإرهاب الدولي الحديث الذي لا يعرف الحدود، حيث تنتشر المجموعات الإرهابية سطوتها بصورة متزايدة حول الكرة الأرضية، وتتطلب مكافحة التنظيمات الإرهابية التي تنتشر في العديد من الدول مثل تنظيم القاعدة وتنظيم داعش اتفاقا وتعاونا من قبل دول عديدة .وتعتبر الدبلوماسية بمثابة اللحمة المطلوبة لتماسك جميع الجهود بشكل موحد بدلا من المحاولات الفردية في مكافحة الإرهاب والتي تشكل أجزاء غير مترابطة.

المطلب الأول :-الجهود الدولية لتعزيز التعاون في مواجهة التهديدات الإرهابية.

The first requirement:- international efforts to enhance cooperation in confronting terrorist threats.

فيما يلي عدد من البروتوكولات والاتفاقيات الدولية الرئيسية التي عالجت موضوع الإرهاب :-

أ- اتفاقية طوكيو عام ١٩٦١ الخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات منها:-

-تقييد حركة أي شخص يرى قائد الطائرة انه ارتكب أو بصدد ارتكاب عمل يهدد امن الطيران.

-تقضي بأن تقبض الدول المتعاقدة على المجرمين وأن تعيد إلى قائد الطائرة كامل سيطرته عليها.

ب- اتفاقية لاهاي ١٩٧٠ بشأن اختطاف الطائرات:-

-تجرم قيام أي شخص على متن الطائرة بمحاولة الاستيلاء غير المشروع على تلك الطائرة، سواء باستخدام العنف، أو أي شكل من أشكال التخويف والإرهاب للاستيلاء عليها، أو محاولة ارتكاب تلك الأعمال.

-تقضي بان تجعل الدول اختطاف الطائرات جريمة يعاقب عليها القانون "عقوبات قاسية".

١ . صباح نعاس شناكه، إستراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد ٢٠٠٣، (العراق : مجلة دراسات دولية،العدد٥١.كانون الثاني،٢٠١٢) ،ص ص ١٢٧-١٢٨ .

–تقضي بان تقبض الدول المتعاقدة على المجرمين وان تسلمهم أو تقدمهم إلى القضاء، وتساعد بعضها البعض في سياق سير القضايا الجنائية المقدمة في ظل تلك الاتفاقية.

ج– اتفاقية مونتريال ١٩٧١ لقمع الأعمال التخريبية ضد الطيران، مثل الهجمات الإرهابية خلال الرحلات الجوية

– تجرم قيام أي شخص بفعل عنيف ضد احد الأشخاص على متن طائرة في الجو، مما يهدد سلامة الطائرة.

–منع وضع جهاز تفجيري على متن طائرة، أو محاولة القيام بذلك، أو بالاشتراك مع شخص يقوم بأفعال من ذلك النوع أو يحاول القيام بذلك.

–تعتبر الدول الأطراف في الاتفاقية تلك الأفعال جرائم يقوم القانون بفرض عقوبات قاسية على مرتكبيه، و تقوم بالقبض على المجرمين وان تسلمهم إلى القضاء. [١]

د– اتفاقية سنة ١٩٧٣ لمنع الجرائم ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، والمعاقبة عليها بشأن الهجمات على كبار المسؤولين السياسيين والدبلوماسيين :–

–تعرف الأشخاص المتمتعين بحماية دولية وهم "رئيس دولة، ووزير الشؤون الخارجية، أو ممثل الدولة أو المنظمة الحكومية الرسمي الذي يحق له ولأسرته التمتع بالحماية في دولة أجنبية."

–تقضي بان تجرم كل دولة طرف في المعاهدة الاعتداء على شخص يتمتع بالحماية الدولية، بالقتل عمداً أو الاختطاف، أو الهجوم على شخصه أو المس بحريته، أو ارتكاب الهجمات خطرة على أماكن عمله الرسمية، أو على مراسلاته الخاصة، أو وسائل تنقله أو التهديد بالقيام بتلك الهجمات أو محاولة القيام بها وأن تجعل تلك الأفعال مستوجبة لعقوبات مناسبة تأخذ بالاعتبار طبيعتها الخطرة، واعتبار من يهدد بتلك الهجمات او يحاول القيام بها شريكا في تلك الاعتداءات.

هـ– اتفاقية مناهضة اخذ الرهائن لعام ١٩٧٩ لمناهضة اخذ الرهائن :–

–تعتبر كل شخص يأخذ شخص آخر رهينة أو يحتجزه أو يهدد بالقتل أو الاعتقال بهدف إكراه شخص آخر ثالث، سواء دولة أو منظمة حكومية أو أي شخص طبيعي أو قانوني أو أي مجموعة أشخاص من اجل اتخاذ إجراء أو التخلي عن القيام بإجراء معين بوصفه شرطا صحيحا أو ضمنيا لتحرير المحتجزين، يكون مرتكبا لجريمة اخذ الرهائن بالمعنى المنصوص عليه في هذه الاتفاقية.

و– اتفاقية ١٩٨٠ للمواد النووية (للحماية المادية للمواد النووية) :–

–تجرم حيازة المواد النووية،واستخدامها،ونقلها،وسرقتها، بشكل غير مشروع، وكذلك التهديد باستخدام المواد النووية لتسبب في الموت، أو إحداث ضرر وخسائر كبيرة في الممتلكات.

---

١ . أسامه مرتضى باقر، آليات التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب،(العراق : المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد٩ ، ٢٠٠٩) ، ص ص ١١٨-١١٩ .

-إلزام الدول الأطراف قانونا بحماية المرافق والمواد النووية عند استخدامها محليا للأغراض وتخزينها ونقلها- .توسيع التعاون بين الدول فيما يتعلق بسرعة اتخاذ القرار لتحديد مواقع المواد النووية المهربة و استرجاعها، والتخفيف من تأثيراتها الإشعاعية وحمايتها من أي تخريب، ومنع الجرائم ذات الصلة ومكافحتها.

ز- بروتوكول سنة ١٩٨٨، وهو يوسع أعمال اتفاقية مونتريال ليشمل الأعمال الإرهابية في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي.

ح- اتفاقية سنة ١٩٨٨ لقمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية، كرد فعل لاختطاف الباخرة أكيلا وقتل احد ركابها . [١]

ط- بروتوكول سنة١٩٨٨ ملحق لمكافحة الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الأرصفة المثبتة في الجرف القاري.

ي- اتفاقية سنة١٩٩١ لقمع الاعتداءات الإرهابية التي تستخدم المتفجرات البلاستيكية.

ك- الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل١٩٩٧ وتعمل على إنشاء نظام قضائي بشأن استخدام المتفجرات وغيرها من الأجهزة ، بغرض التسبب في دمار واسع النطاق بالأماكن العامة وبشكل مقصود .

ل- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب سنة ١٩٩٩:-

-تتخذ الأطراف خطوات لمكافحة تمويل الإرهابيين، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل جماعات تدعي السعي إلى غايات خيرية أو اجتماعية أو ثقافية، أو تشجع أنشطة غير مشروعة مثل الاتجار بالمخدرات.

- تحميل من يقومون بتمويل الإرهاب مسؤولية جنائية ومدنية وإدارية.

-تنص على تحديد الأنشطة الإرهابية وتجميد ومصادرة الأموال الموجهة إليها، وكذلك تقاسم الأموال المصادرة مع دول أخرى حسب الحالة، ولم تعد الأسرار المصرفية مبررا كافيا للامتناع عن التعاون.

م - الاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب النووي لسنة ٢٠٠٥:-

-تشمل مجموعة كبيرة من الأفعال والأهداف الممكنة، بما في ذلك منشآت الطاقة النووية، والمفاعلات النووية. وتشمل التهديد بارتكاب تلك الجرائم أو محاولة ارتكابها والاشتراك فيها.

-تسليم ومقاضاة مرتكبي تلك الجرائم .

-تتعاون الدول على منع الهجمات الإرهابية والتعاون في سياق التحقيقات الجنائية وإجراءات تسليم المطلوبين.

---

١ . الأمم المتحدة ، الصكوك القانونية الدولية/لجنة مكافحة الإرهاب، ٢٠١٩/١١/٢٩ ، تم المشاهدة:- https://www.un.org/securitycouncil/ctc/ar/content/international-legal-instruments

– مساعدة الدول على حل الأزمات، وتأمين المواد النووية عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية. (١)

ن– معاهدة بودابست لمكافحة جرائم الانترنت:–

وتعد أولى الاتفاقيات العالمية المتعلقة بمكافحة جرائم الانترنت تم توقيعها العاصمة المجرية بودابست في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠١، بهدف التعاون والتضامن الدولي في محاربة الجرائم الالكترونية. وقعت هذه الاتفاقية ٢٦ دولة أوروبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كندا واليابان ،جنوب إفريقيا، وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية أوروبية المنشأ، إلا أن عضويتها مفتوحة لجميع الدول التي تريد الانضمام لتعم الفائدة، وقد صيغت بطريقة قادرة على تتبع تهديدات الإرهابيين، لتشمل جريمة الإرهاب السيبراني، وفي العام ٢٠١٦ أصدرت لجنة اتفاقية الجرائم السيبرانية مذكرة توجيهية تتعلق بجوانب الإرهاب السيبراني بموجب اتفاقية بودابست، تعلن فيها أن الجرائم الموضوعة في الاتفاقية قد تكون أيضا أعمالا إرهابية على النحو المحدد في القانون المعمول به " وجاءت هذه المذكرة الإضافية بموجب الاتفاقية في الوقت المناسب، لتسلط المذكرة الضوء على أن هذه الاتفاقية ليست معاهدة مختصة بالإرهاب، إلا انه يمكن القول: إن الجرائم الموضوعية في الاتفاقية يمكن أن تنفذ على أنها أعمال إرهابية، لتسهيل الإرهاب ولدعم الإرهاب، ومن ذلك الجانب التمويلي، أو الأعمال التحضيرية . (٢)

وتعد الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للتأثير على الدول والجماعات الخارجية وكسب تأييدها، حيث أدى تطور العلاقات الدولية والدبلوماسية إلى وضع قواعد وقوانين جديدة، لم تكن معروفة من قبل، وتعاظم دور الإرهاب السياسي وأصبح ظاهرة مختلفة تماما عن تلك الظاهرة الإرهابية التي عرفتها البشرية من قبل، إذ تم تطويع الإرهاب ليكون احد أساليب الصراع السياسي والدبلوماسي وكبديل للحروب التقليدية وأنتج ما يعرف عنه بالحروب غير المتماثلة في العلاقات الدولية التي تعني الإرهاب بديلا كاملا للحروب التقليدية . (٣)

إن تطور مسار العلاقات الدولية، بين لنا وجود نوعين من الإرهاب المؤثر في هذا المسار، الأول هو الإرهاب الفكري الذي تمارسه بعض القوى على الصعيد الدولي، والنوع الثاني العنف الذي يصحب السياسة غير المتوازنة لبعض القوى الكبرى ، والمثال على النوع الأول نراه في

١ . أسامة مرتضى باقر، المرجع السابق ، ص ص ١٢٢-١٢٣؛ انظر أيضا: خضير ياسين الغانمي، ظاهرة الإرهاب الدولي.. العوامل الدافعة وكيفية معالجتها، (العراق : مجلة أهل البيت، العدد ١٤، ٢٠١٦) ، ص٣٣٣

٢ . منير محمد الجهيني و ممدوح محمد الجهيني، جرائم الحاسب الانترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها، (الإسكندرية ، دار الفكر العربي ٢٠٠٤) .

٣ . شفيق الغبرا، الخليج والربيع العربي "الدين والسياسة"، (الإمارات: مركز المسبار للدراسات والبحوث ، ٢٠١٣) ، ص ص١٦٣ -١٦٥ .

التصريحات ذات البعد الطائفي والعنصري التي يطلقها السياسيون المفكرون وحتى علماء الدين و التي تمس المشاعر والمقدسات الخاصة بالشعوب والتي يكون لها اثر في العمل الدبلوماسي والعلاقات بين الشعوب، بسبب التباعد الذي عمق مفهوم الصراع بدلا من الحوار، إذ تتم إدارة العلاقات الدولية في الوقت الراهن في جو من عدم الاستقرار، حيث تجد التصريحان الطائفية صداها في السياسات الخارجية للدول، ويمكن أن نحسب ضرب المشاعر الدينية في باب الإرهاب الفكري والاستعلاء العنصري التي لا تخدم المسيرة الإنسانية، لا سيما في القرن الحالي حيت تهب رياح الفوضى على جل جغرافيا العالم . [١]

وفي العقود الأخيرة شكل الإرهاب حالة خطيرة تركت آثارا لا تمحى على الأوضاع الدولية والمحلية واستقطبت ظاهرة الإرهاب الاهتمام الدولي ودعت إلى التفكير بوضع الخطط المضادة للإرهاب والحد من آثاره المدمرة وإدانته بوصفه نوع من الإجرام الخطر وشذوذا في المعايير الاجتماعية والأخلاقية وقد عرف فقهاء القانون الدولي الإرهاب بأنه اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة والخاصة لمخالفته لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة بما في ذلك المبادئ العامة للقانون، سواء قام به فرد أو جماعه أو دولة، وتشمل جريمة الإرهاب الدولي أعمال التفرقة العنصرية والقمع وأعمال الإرهاب التي تقع ضد رؤساء الدول خارج دولهم وأعضاء السلك الدبلوماسي وممثلوا الدول في المنظمات الدولية، فضلا عن أعمال العنف والخطف والتفجير واحتجاز الرهائن وغيرها من أعمال العنف ضد الأشخاص والممتلكات والأموال التي يرتكبها الأشخاص أو الهيئات أو الأحزاب أو الدول بشكل مخالف للقانون وتحت أي غطاء ديني أو سياسي أو امني .[٢]

وتعرضت البعثات الدبلوماسية لعدد من الاعتداءات الإرهابية، جعلت الإرهاب عائقا أمام العمل الدبلوماسي، متخذا أبعادا كثيرة في مجرى العلاقات الدبلوماسية، إذ تحتفظ الكثير من الدول عن إقامة تمثيل دبلوماسي مقيم لها في الدول غير المستقرة امنيا في الظروف الطبيعية لا ينفصل العمل الدبلوماسي عن النشاط الإعلامي للتعريف ببلده على الأصعدة كافة، وعندما نكون في زمن العولمة فهذا يعني أن التلازم بين الدبلوماسية والإعلام يصبح متوائما، فإذا كانت الدبلوماسية تخاطب بالدرجة الأولى الحكومات بوصفها حلقة الاتصال الرسمي بينها، فنها لا تغفل في الوقت

١ . علي حسين حميد وخالد حسين حسون، الإرهاب والقوة الناعمة والأداء الدبلوماسي تحليل عوامل الارتباط والتأثير، (العراق : مجلة دراسات دولية ، العدد ٧٢-٧٣، ٢٠١٨) ،ص١٦٤ .

2 . Military review journal.2009.p26-28, Celestino perez, “The Embedded Morality in Fm3-24 counterinsurgency.” https://www.armyupress.army.mil/Portals/7/military-review/Archives/English/MilitaryReview_20090630_art001.pdf

نفسه شعوب تلك الحكومات الموفدة إليها، بينما يتوجه الإعلام بالدرجة الأولى نحو الرأي العام ومحاولة التأثير فيه . [١]

كما أدت الثورة في وسائل الإعلام والاتصالات إلى استباق وسائل الإعلام العالمية السفارات في نقل الأحداث، وهكذا لا يخطئ من يظن أن تطور وسائل الاتصال والمعلومات وسيادة ظاهرة العولمة اثر بشكل سلبي على الأداء الدبلوماسي في حالات كثيرة، فقد اتخذت الدبلوماسية الثنائية طابعا متميزا في القرن الماضي بالاعتماد على السفارات المقيمة بوصفها أداة رئيسية للاتصال والتعامل بين مختلف دول العالم، ومظهر من مظاهر سيادة الدولة، وكان السفير يقوم بدور رئيس بصفته ممثلا لرئيس الدولة ولنظامها الحاكم. وكان وضعه المميز وثقله السياسي في دولته المعتمد لديها من هذه الزاوية، وبتداخل متغيرات العصر وظهور العولمة وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أدى الأمر إلى تقليص صلاحيات ووضع السفير والسفارة، وأصبح من المألوف أن تتم اتصالات رؤساء الدول بعضهم ببعض مباشرة، هاتفيا أو بواسطة رسائل مباشرة، ففي المسائل الحيوية يفضل رؤساء الدول وحتى وزراء الخارجية حسمها بالاتصال مباشرة، وفي بعض الأحيان عبر زيارات متبادلة على مستوى صنع القرار . [٢]

وقد أصبحت البعثات الدبلوماسية مخترقة، فوسائل الاتصالات الحديثة والتكنولوجيا أدت إلى إمكانية اختراق أسوار البعثات الدبلوماسية والالتجاء إلى أساليب التجسس والتنصت الفائقة القدرة على تخطي الحواجز، كفضيحة التجسس الأمريكية على حكومات الدول الأوروبية والأسيوية الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين العديد من البلدان بهذا الخصوص . [٣]

المطلب الثاني :- جهود العراق الدبلوماسية لتعزيز التعاون في مواجهة التهديدات الإرهابية .

The second requirement:- Iraq's diplomatic efforts to enhance cooperation in confronting terrorist threats .

استعمل تنظيم داعش الإرهابي أو ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية إيديولوجية العنف والتطرف والكراهية خلال سيطرته على عدة مدن من العراق في منتصف العام ٢٠١٤ وقد تبلورت هذه الإيديولوجية بعد انتهاء العمليات العسكرية وهزيمة التنظيم في العراق. [٤] وبعد الهجوم الإرهابي من قبل داعش، سعى العراق منذ ٢٠١٤ من خلال جهده الدبلوماسي إلى الاضطلاع بدور محوري

١ . سلام خطاب الناصري، الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في الاختراق الإعلامي الأمريكي للوطن العربي ،(طرابلس : دار جروس بروس ٢٠٠٠) ، ص٥٩ .

٢ . حسنين توفيق إبراهيم ،العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية ...رؤية أولية من منظور علم السياسة، (الكويت : مجلة عالم الفكر، العدد ٢ ،١٩٩٩) ،ص٢٠٦ .

٣ . لورنس فريدمان، الثورة في الشؤون الإستراتيجية ، (أبو ظبي : دراسات عالمية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،٢٠١٠) ، ص١٦ .

٤ . فاطمة حسين فاضل المفرجي، أماكن التطرف والإرهاب المخيمات السورية مخيم (الهول) أنموذجا، (العراق : مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، العدد٦٥ ، ٢٠٢٣) ، ص١٩١ .

لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي وقد حفزت الحكومة العراقية المجتمع الدولي بتوجيه الرسائل إليه لتشكيل تحالف دولي لمحاربة التنظيمات الإرهابية باعتبار أن العراق كان في مقدمة الدول التي تواجه الإرهاب، ومن جهة أخرى التأكيد على تنسيق عال المستوى مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب منها يونامي والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، في تنفيذ برامج دولية لدعم العراق في المرحلة المقبلة لدعم إعادة استقرار العراق في المناطق المحررة من الإرهاب، ومتابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧٩ لسنة ٢٠١٧ المعني بجمع الأدلة وتخزينها وحفظها عن جرائم داعش في العراق. وينظر العراق إلى ضرورة إيجاد منظومة دولية تعمل على مراقبة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب ومكافحة تمويله ومدى جدية الدول في تنفيذ الالتزامات الدولية الواردة في قرارات مجلس الأمن، وبعد التخلص من التنظيم الإرهابي، ولكي يتمكن العراق من إكمال صفحة الانتصار على الإرهاب لابد من إعادة بناء الدبلوماسية في صيغ جديدة قائمة على أساس ترك الصيغ القديمة في التعامل الدبلوماسي مع مختلف الدول والتكتلات الاقتصادية والتجارية بعد مرحلة داعش على أنها لم تحقق خرقا في التقييم الحقيقي والفعلي مقارنة بحجم وقيمة دولة مثل العراق بما يمتلكه من الثقل السكاني و الاقتصادي . [١]

ولكي يتحقق ذلك لا بد من توفر مجموعة من الخطوات:- [٢]

١-اختيار الكوادر المهنية والمتخصصة في العلوم السياسية والاقتصادية بما ينسجم مع متطلبات الدبلوماسية الحديثة، بدلا من زج عناصر من باب المحاصصة الحزبية أو الأقرباء أو العوائل المؤثرة في المشهد السياسي العراقي .

٢-غرس الإيمان بالوطن الموحد الواحد وفق الدستور العراقي على أساس التاريخ والجغرافية، بعد الأحداث غير الحضارية التي شهدتها بعض السفارات العراقية.

٣-الاطلاع اليومي من قبل المؤسسات الدبلوماسية أو الملحقيات المختلفة على كل المجريات السياسية و الاقتصادية والثقافية التي تحدث في الدول المضيفة، وجعل هذه النشاطات من صلب العمل الدبلوماسي، على أن يتم تزويد الخارجية العراقية بالتقارير المفصلة لكي يتسنى رصد ومتابعة ما ينفع أو يضر بالعلاقات الثنائية.

٤-مطالبة الدول التي قاتل رعاياها مع التنظيم الإرهابي في العراق بالتعويضات المالية من خلال مجلس الأمن الدولي .

١ . عبد الكريم جابر العيساوي، الدبلوماسية والاقتصاد في العراق... ما بعد داعش، ٢٠٢١، ص١-٢

https://www.researchgate.net/publication/351918863_aldblwmasyt_walaqtsad_fy_alraq_ma_bd_dash#fullTextFileContent

٢ . نفس المرجع ، ص ص٥-٦ .

وقد أشار قسم مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية إلى :- [١]

١-إن الدور الأساسي في هزيمة والعصابات الإرهابية جاءت بإرادة وتضحيات الشعب العراقي وأجهزته الأمنية والعسكرية كافة وقوة وتكاتف مكونات المجتمع العراقي في وجه هذه العصابات.

٢-إدراج بند ثابت عن التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب على جدول أعمال اللجان الثنائية.

٣-إدراج بند ثابت عن علاج جرحى القوات الأمنية العراقية بكافة صنوفها على جدول أعمال اللجان الثنائية.

٤-التنسيق الكامل في تنفيذ المراحل الأولى من المشاريع ١٦ المقدمة والممولة من الأمم المتحدة حول دعم جهود العراق ما بعد داعش، والتي تهدف إلى تعزيز قدرة في مواجهة التحديات الأمنية ومعالجة ما خلفه الإرهاب.

٥-المكافحة المستمرة لملف العناصر الإرهابيين الأجانب.

٦-متابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمن المعنية بتجميد أموال الإرهابيين ضمن لجنة لداعش والقاعدة.

الخاتمة . Conclusion

إن مرتكزات السياسية الخارجية العراقية لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣، قد عكست توجهات ايجابية قادت إلى صياغة مجموعة من الرؤى والتصورات الإستراتيجية الجديدة التي أفضت إلى اعتماد وتوظيف الوسائل والقنوات الدبلوماسية كوسائل فعالة وبطريقة متوازنة من اجل تعزيز مستويات الأداء الفعلي في المحيط الخارجي وتحقيق جميع الأهداف المستقبلية و استغلال الفرص المتاحة، وتشكلت مجموعة من المتغيرات التي عملت على تعزيز الأداء الدبلوماسي العراقي، ومنها بروز قوى سياسية جديدة وحراك سياسي جديد قائم على أساس تعزيز القناعة باتجاه التغيير، فضلا عن الدروس المستفادة من المرحلة السابقة، لاسيما أن الخبرة التي اكتسبتها المؤسسات العراقية المسؤولة عن صنع واتخاذ القرار السياسي الخارجي خلال الفترة الماضية تعد كافية لتؤهلها لتصحيح مساراتها خلال المرحلة القادمة، وتدفعها نحو مزيد من التوازن والانفتاح في العلاقة مع العالم الخارجي، وإبداء المزيد من المرونة تجاه القضايا الإستراتيجية.

إن تحقيق التوازن في علاقات العراق الخارجية الإقليمية والدولية، سوف يضفي نوعا من الاستقرار والتوازن في علاقاته الخارجية، مما يعطي الأداء الدبلوماسي العراقي هامش اكبر من الحرية للتحرك في مواجهة التحديات المختلفة من الإرهاب وغيره، ويزيد من إمكانية إحراز المزيد من المكاسب الايجابية التي تصب في مصلحة الدولة العراقية. من جانب آخر فان توجه الأداء الدبلوماسي العراقي نحو توظيف الدبلوماسية في مكافحة الإرهاب، سوف يمكن العراق من إيجاد بيئة إقليمية مواتية لمواجهة تهديدات الأمن الوطني، و تعزيز التعاون مع دول الجوار في مجال

١ . وزارة الخارجية العراقية، العراق والحرب على الإرهاب(دبلوماسية العراق في مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويله)، https://mofa.gov.iq/geneva/?page_id=326

مكافحة الإرهاب. ومن خلال ما تقدم يمكن القول تعزيز الأداء الدبلوماسي العراقي في مواجهة التحديات المختلفة ومنها التحدي الإرهابي يتطلب توفر مجموعة من المبادئ منها:-

١-إن تعزيز الأداء الدبلوماسي العراقي في تحقيق الأهداف والمصالح العليا للبلد، يبدأ وبشكل أساسي من تحقيق الاستقرار السياسي واستقرار العلاقات مع الدول الإقليمية ودول العالم، وذلك عبر إقامة أفضل العلاقات الدبلوماسية المتوازنة مع الدول العربية في الساحة الإقليمية، ودول العالم الأخرى، لاسيما المؤثرة منها.

٢-إن التحديات التي تواجه السياسة الخارجية العراقية تتطلب منها انجازها بطريقة متوازنة ومتكاملة من حيث الأداء، من اجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية العراقية عن طريق تدعيم وترصين الأداء الدبلوماسي، وتعزيز دور مؤسسات صنع السياسة الخارجية العراقية في تشكيل علاقات متكافئة ومتوازنة مع دول العالم الأخرى.

٣-إن تصاعد التحديات العالمية النطاق التي تتجاوز آثارها السلبية الحدود السياسية للدول فردى مثل تغير المناخ والتلوث والإرهاب وشبكات الجريمة المنظمة، يفرض مواجهة هذه المشكلات ضرورة تضافر الجهود الدولية الجماعية.

٤-إن هناك تعاونا دوليا منسقا لمكافحة الإرهاب في كل بقاع العالم، وهذا واضح من خلال مجموعة الاتفاقات والبرتوكولات التي تم التوصل إليها سابقا وفي الوقت الحاضر، والتي تلزم الدول الأعضاء كافة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة مختلف التهديدات الإرهابية في بلدانها. اقرب مثال عليها التحالف الدولي لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي في سوريا والعراق.

٥-إن تطور العلاقات الدبلوماسية والدولية أضفى مجموعة قواعد وقوانين جديدة على ظاهرة الإرهاب، لم تكن معروفة من قبل، إذ أصبح الإرهاب احد أساليب الصراع السياسي، كبديل للحروب التقليدية ووسيلة لإرسال رسالة موجهة للخصوم في المحيط الخارجي.

٦-سعي التنظيمات الإرهابية لنشر الايدولوجيا والأفكار المتطرفة بحيث لم لتعد الوسائل العسكرية كافية للتصدي لهذه التهديدات، فأصبح من الضروري تعزيز الوسائل الأخرى الدبلوماسية والإعلامية للتصدي لتلك الأفكار بمنظومة فكرية مضادة للتصدي لتلك الدعائم الفكرية التي تستند إليها التنظيمات الإرهابية في حشد التأييد واستقطاب عناصر جديدة .

المصادر والمراجع . Sources & references

١- دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ .

٢- احمد طه بدوي وآخرون(٢٠١٣). النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية، الإسكندرية : دار التعليم الجامعي .

٣- احمد يوسف احمد وآخرون(٢٠٠٤). احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

٤- أسامه مرتضى باقر(٢٠٠٩). آليات التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، العراق، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد٩.

٥- اسعد عبد الوهاب، بناء دولة العراق(٢٠٢١). تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية، بيروت، مؤسسة الرضوان الثقافية.

٦- السيد صباح النور، علاقات العراق الخارجية ومستقبلها(٢٠٢١). برلين ، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/?p=75342

٧- الأمم المتحدة ، الصكوك القانونية الدولية/لجنة مكافحة الإرهاب، ٢٠١٩/١١/٢٩ ، تم الاطلاع مشاهدة:- https://www.un.org/securitycouncil/ctc/ar/content/international-legal-instruments

٨- جلال كاظم القيسي(٢٠١٢).التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية في عالم متحول، في كتاب: مجموعة باحثين،علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الأداء السياسي، بغداد، بيت الحكمة، الطبعة الأولى .

٩- حسنين توفيق إبراهيم (١٩٩٩).العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية ...رؤية أولية من منظور علم السياسة،الكويت ، مجلة عالم الفكر، العدد ٢.

١٠- حمد طارق جعفر(٢٠٢٢). التعامل المثالي في السياسة الخارجية العراقية اتجاه الأردن ومصر، برلين، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/?p=80026

١١- خضر عباس عطوان(٢٠٠٧). مستقبل دور العراق السياسي الإقليمي،العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد٣٣ .

١٢- خضير ياسين الغانمي(٢٠١٦). ظاهرة الإرهاب الدولي.. العوامل الدافعة وكيفية معالجتها، العراق ، مجلة أهل البيت، العدد ١٤.

١٣- سعد عبيد السعيدي وآخرون(٢٠١٨). السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤: فرص جديدة وتحديات مركبة،برلين ، المركز الديمقراطي العربي.

١٤- سلام خطاب الناصري(٢٠٠٠).الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في الاختراق الإعلامي الأمريكي للوطن العربي ،طرابلس، دار جروس بروس .

١٥- سليم كاطع علي(٢٠٢٢). الأداء الدبلوماسي العراقي اتجاه الأزمات الإقليمية: الأزمة القطرية أنموذجا ، العراق ، مجلة حمورابي ،عدد٤١.

١٦- شفيق الغبرا، الخليج والربيع العربي "الدين والسياسة"(٢٠١٣). الإمارات، مركز المسبار للدراسات والبحوث .

١٧- صباح نعاس شناكه(كانون الثاني٢٠١٢).إستراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد ٢٠٠٣، العراق ،مجلة دراسات دولية،العدد٥١.

١٨- عبد الأمير محسن(٢٠١٥). نحو بناء إستراتيجية إقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣، العراق ، المجلة السياسية والدولية الجامعة المستنصرية ، العدد٢٦-٢٧ .

١٩- عبد الكريم جابر العيساوي، الدبلوماسية والاقتصاد في العراق... ما بعد داعش،٢٠٢١،ص١-٢
https://www.researchgate.net/publication/351918863_aldblwmasyt_walaqtsad_fy_alraq_ma_bd_dash#fullTextFileContent

٢٠- عمار حميد ياسين، عبير سهام مهدي(٢٠٢٠). دور السياسة الخارجية العراقية في تفعيل الأداء الدبلوماسي لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣ ، العراق ، مجلة الدراسات الدولية ،العدد٨٣.

٢١- علي حسين حميد وخالد حسين حسون(٢٠١٨). الإرهاب والقوة الناعمة والأداء الدبلوماسي تحليل عوامل الارتباط والتأثير، العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٧٢-٧٣.

٢٢- علي زياد العلي(٢٠١٨). منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الأزمة الخليجية: نحو دور مرتقب وتوازن إقليمي جديد، في كتاب: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الإقليمي، بيروت، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، الطبعة الأولى.

٢٣- فاطمة حسين فاضل المفرجي(٢٠٢٣). أماكن التطرف والإرهاب المخيمات السورية مخيم (الهول) أنموذجا، العراق ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، العدد٦٥ .

٢٤- فراس عباس هاشم. محمد كريم الخاقاني (٢٠٢١). ديناميكية الأداء في السياسة الخارجية العراقية بين فرص التعاون والتدافع الجيوبوليتيكي، مجلة المعهد. العدد ٦.

٢٥- فراس عباس هاشم، الدبلوماسية العراقية بعد ٢٠٠٣: مقاربات الأداء وتحديات الجيوبولتيك المتغيرة،٢٧/١١/ ٢٠٢٣،ص٩
https://www.orsam.org.tr//d_hbanaliz/2003-sonrasi-irak-diplomasisi-performans-ve-jeopolitik-zorluklar.pdf

٢٦- كوثر عباس الربيعي(٢٠١٠). سياسة العراق الخارجية بين القيود و الفرص، العراق ،مجلة دراسات، دولية العدد ٤٤.

٢٧- لورنس فريدمان(٢٠١٠).الثورة في الشؤون الإستراتيجية ، أبو ظبي ، دراسات عالمية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .

٢٨- مثنى علي حسين المهداوي(أيلول ٢٠٠٧). تطوير استراتيجيات التفاوض لدعم الدبلوماسية العراقية، بغداد ، مجلة العلوم السياسية، العدد٣٤.

٢٩- مروان سالم العلي، فايق حسن جاسم(٢٠٢١). علاقات العراق الدولية٢٠٢٠: التقرير الاستراتيجي، بيروت، مركز الرافدين للحوار .

٣٠- مصطفى عبد الله خشيم(٢٠٠٤). موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة ، بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان .

٣١- منير محمد الجهيني و ممدوح محمد الجهيني(٢٠٠٤). جرائم الحاسب الانترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها، الإسكندرية ، دار الفكر العربي .

٣٢- مهدي حسن كاظم ، السياسة الخارجية العراقية في ظل النظام الديمقراطي الحالي: المبادئ/ الأهداف /الآليات، مركز أضواء للبحوث والدراسات، ٢٠٢١/٦/٦ ، adhwaa.net

٣٣- وزارة الخارجية العراقية، العراق والحرب على الإرهاب(دبلوماسية العراق في مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويله)، https://mofa.gov.iq/geneva/?page_id=326

٣٤- يونس مؤيد يونس(٢٠٢٢). الفاعل الإقليمي وتأثيره في السياسة الخارجية العراقية –إيران نموذجا، مجلة قضايا سياسية. العدد٦٨ .

35- Military review journal.2009.p26-28, Celestino perez, "The Embedded Morality in Fm3-24 counterinsurgency." https://www.armyupress.army.mil/Portals/7/military-review/Archives/English/MilitaryReview_20090630_art001.pdf